مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد الثامن - ديسمبر 2017

OEBUniv.Publish

الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية

Oil exports and their role in the promotion of Algerian foreign trade

د.مخطار علالي، جامعة بشار، الجزائر.

تاريخ التسليم:(23 /10/2017)، تاريخ التقييم:(04 /12/2017)، تاريخ القبول:(07/ 12/2017)

الملخص

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على مداخيل البترول؛ وهو ما يعني أنه معرّض للصدمات السلبية مع كل انخفاض وتراجع لسعره في الأسواق الدولية، وقد أشارت بعض الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وبعض المختصين في المجال الاقتصادي على الجزائر بضرورة تنويع مصادر دخلها للتخلص من تبعية النفط، وبناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع والخدمات وليس على ريع النفط. ولما كانت العائدات النفطية هي المصدر الأساس لبناء الاقتصاد الجزائري كان لابد من الإشارة الى مدى مساهمة العوائد النفطية في ترقية المبادلات التجارية الخارجية للجزائر بالإضافة الى مدى مساهمتها في برامج التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، البترول، سعر الصرف، الاقتصاد الجزائري، المبادلات التجارية

Abstract

The algerian economy Is an economy dependent on oil revenues which means It Is exposed to negative shocks with each decline for its price in international markets some international financial bodies have referred to the IMF and the world Bank and some specialists in the economic field algeria needs to diversify its revenue sources to eliminate the dependency of oil and bouilding a competitive economy based on real wealth of goods and services rather than on oil revenues as oil revenues are the main source of the algerian economy it was necessary to note the contribution of oil revenues to the promotion of foreign trade in algerian as well as their contribution to economic development programs

Keywords: Foreign trade, petroleum, exchange rate, Algerian economy, trade exchanges

مقدمة:

إن المتأمل في العلاقات الاقتصادية الدولية، ليجد أنه لا توجد دولة تستغني عن إقامة علاقات اقتصادية مع دول العالم الأخرى. فكل دولة بإمكانها تصدير الفائض من إنتاجها و هي في نفس الوقت بحاجة إلى السلع المستوردة من الخارج وبالتالي على الاستيراد و التصدير في إطار قاعدة الاعتماد المتبادل، وتدخل الجزائر ضمن هذه المنظومة التبادلية باستيراد وتصدير النفط كسلعة استراتيجية تعتمد عليها في صادراتها الخارجية بنسبة تفوق 98 بالمائة مما يجعلها معرضة لأي أثر سلبي نتيجة تدهور وانخفاض هذه الأسعار في الأسواق الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتبني عملية التنمية الاقتصادية في هذا البلد على مداخيل هذا القطاع مما يجعلها مرهونة في أغلب محطاتها بارتفاع أسعار المنتوجات النفطية في الأسواق الدولية.

إشكالية الدراسة: فبناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

" ما مدى مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية

وبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟"

الهدف من الدراسة: بالإضافة الى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تبيان هيكل التجارة الخارجية الجزائرية ومدى مساهمة العوائد النفطية فيه وأهمية هذه العوائد في إحداث التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأدوات والتحليلات البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه المقالة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الخارجية.

المحور الثاني: تشخيص وتحليل هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية.

المحور الثالث: العوائد النفطية وتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المحور الأول: عموميات ومفاهيم حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية واحدة من بين أهم وأقدم الروابط الاقتصادية ما بين الأمم، بل هي بمثابة عامل رئيس في تطور العلاقات الدولية. فالاقتصاد السوقي العالمي الحديث يجعل التجارة الخارجية أكثر أهمية، وقد كان للتطورات في ثمانينيات القرن العشرين تأثير عميق على طبيعة المبادلات التجارية الدولية(غيلبين) ، 2004، ص 213.

1.1. تعريف التجارة الخارجية: تمثل التجارة الخارجية مجموعة التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا ورأس مال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف دول العالم .

إن قيام التجارة سواء الداخلية منها أو الخارجية هو نتيجة طبيعية لقيام التخصص وتقسيم العمل، حيث يؤدي التخصص بالطبيعة إلى قيام التبادل بين الأفراد، فلكي يحصل كل فرد على حاجته المتنوعة، فحتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره .(يونس)،(1993)، ص12.

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية" (حسام داوود)، 2002، ص12، أنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل (حمدي عبد العظيم)،(2000) ص 13.

، كما يقصد بها اختصارا تلك " العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"(صلاح الدين نامق) ،(1967)، ص- ص 10-12.

ويمكن تعريف التجارة الدولية كذلك من زاويتين:

المعنى الضيق: ويشمل الصادرات والواردات المنظورة مثل السلع وغير المنظورة (الخدمات) .

المعنى الواسع: ويشمل:

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية، عن طريق انتقال الأفراد من دولة لأخرى.

ويعد هذا التعريف الأخير وبالمفهوم الواسع هو الأنسب لمصطلح "التجارة الدولية" خاصة في وقتنا الحالي مع تطور العلاقات التجارية الدولية، إذ أصبح التبادل الدولي يشتمل على حركات السلع والخدمات، الهجرة الدولية والمعونات الاقتصادية، حركات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وظاهرة الشركات متعددة الجنسيات (زايري) ، (2006) ، ص13.

2.1. تحليل أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث، فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات التي لا يمكن إشباعها لو لم يقم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية والمكتسبة، لذلك فإن للتجارة الخارجية فوائد عديدة سواء على الفرد أو المجتمع نوجز بعضها فيما يلي:

- تمكن التجارة الدولية كل دولة من أن تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن (مطر وآخرون)،(2001) ، ص-ص13 – 16.

- ميزة التجارة الدولية هو أنها تمكن كل دولة من الاستفادة من مزايا الدولة الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة ، وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية(رشاد العصار وآخرون)، (2000) ، ص 16.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (الصرن) (2000) ، ص 57.

- توفر للأفراد ما لا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتج من طرفهم قليل.

- تساعد على التقدم في الميادين الأخلاقية والاجتماعية والثقافية بفضل ما تتطلب من احتكاك مستمر.

- تعتبر إحدى أوجه النشاط البشري الذي يقوم عليه التبادل.

- تساهم التجارة الخارجية في نشر المعرفة التكنولوجية ونقل الأفكار والخبرة والمهارات والقدرات الإدارية وفن التنظيم وانشاء المشروعات.

- تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل• نتيجة استيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي، من خلال ما سبق، نجد أن التجارة الخارجية تشكل حلقة هامة من حلقات التنمية الاقتصادية في أي دولة من دول العالم على غرار الجزائر والتي ستبرز الدراسة في محورها الموالي الهيكل العام لتجارتها الخارجية ومستوياتها المختلفة مع الدول الأخرى.

المحور الثاني: تشخيص وتحليل هيكل المبادلات التجارية الجزائرية الخارجية.

بعد الاستعراض النظري لماهية التجارة الخارجية وأهميتها، تقترح الدراسة ترجمة رقمية لتطور المبادلات التجارية الجزائرية منذ انطلاق الإصلاحات (1990) الى غاية سنة 2012 والتي من خلالها نستطيع تبيان أهم القدرات التنافسية لهذا الاقتصاد خاصة في ظل ترقب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

1.2. تحليل تطور التجارة الخارجية خلال فترة 1990-2016

1.1.2.تطور الميزان التجاري الجزائري في الفترة 1990-2016:

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري قرابة العشرون سنة وفي أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1990 و2016 رصيدا موجبا إلا ما استثني في بعض السنوات والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدولرقم (01): تطور الميزان التجاري في الفترة 1990-2012

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
CFF	9684	7681	8406	8788	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9173
FOB	11304	12101	10837	10091	8340	10240	13375	13889	10213	12522	22031
تجاري	1620	4420	2431	1303	-1025	521-	4277	5202	810	3358	12858
طية%	116.73	157.4	128.9	114.82	89.05	95.16	147.01	159.9	108.61	136.64	240

200	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
994	12009	13534	18308	20044	21460	27631	39479	39294	40473	47247	47490
1913	18825	24612	32082	34395	54610	60163	79298	45194	57053	73489	71866
919	8616	11078	13775	14351	33150	32532	39819	5900	16580	26242	24376
19	157	182	175	221	255	217	200	115	144	155	151

Source: Rapport annuelle de C.N.I.S, 2008

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (CAGEX)، مصلحة الإحصاء، 2012.

شكل (01): منحنى تطور الصادرات والواردات الجزائرية في الفترة(1990-2012)

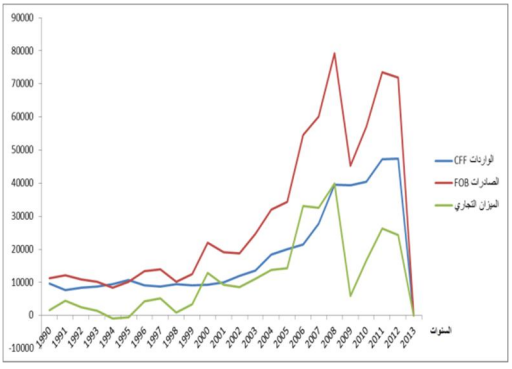

أما السنوات بين 2013إلى 2016 فسنوضحه بالجدول أدناه حيث أن أزمة انخفاض أسعار البترول على الصادرات والواردات الجزائرية يظهر جليا من خلال الأرقام التي ترافق صدمات سوق النفط حيث أن أي انخفاض بدولار واحد للبرميل معناه أن الجزائر تفقد أكثر من مليون ومائتين ألف دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

كلما ارتفع هذا الانخفاض تفاقمت الأزمة بالنظر إلى المشاريع الضخمة التي سطرتها الجزائر لتنفيذها بإتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي ومحاولاتها لبناء تجارة قوية منافسة بسياسات اقتصادية تشغيلية لخلق منتوجات وخبرات متنوعة تضاهي بها الدول الأخرى من خلال تخصيص أموال باهظة لتكوين الإطارات وإنشاء مصانع وترقية الفلاحة لكن كل ذلك يصطدم أمام واقع الأزمة بعد انهيار أسعار البترول وهذا ما يتضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02) : انعكاسات الأزمة البترولية على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015	2016
مجموع الصادرات(مليار دولار)	63	59	50	45
نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي لصادرات(%).	98	98	98	98
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	54	49	45
الميزان التجاري كنسبة من الناتج الإجمالي	0.4	-4.0	-7.7	-10

المصدر: صندوق النقد الدولي2014،بنك الجزائر2014،الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه (جدول01) أن الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا طيلة السنوات الأربع الأولى، إلا أنه في تناقص مستمر من سنة الى أخرى، حيث وبعد أن سجل فائضا بقيمة 1620 مليون دولار سنة 1990، انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991 الى 1303 مليون دولار سنة 1993 ليسجل معدل التغطية انخفاضا بنسبة 114.83 % بعدما كان أكبر من 157 % عام 1991، ويعزو هذا الانخفاض الى تراجع الصادرات الجزائرية التي يغلب عليها المحروقات، إلا أنه ومع بداية التحرير التجاري في سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار 1025 مليون دولار، لينخفض هذا العجز الى 521 مليون دولار سنة 1995 ويعود هذا الانخفاض الى تراجع سعر البرميل من البترول الذي انتقل من 20.4 دولار سنة 1991 الى 16.3 دولار سنة 1993 وما صاحب ذلك من ارتفاع نسبة خدمة الدين (المديونية) وإعادة الجدولة في مرحلة لاحقة. بالإضافة الى تزايد الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز بغية التأثير على القطاع الصناعي الذي انخفض بالتدهور الى – 1.4 %عام 1995 بعدما كان – 4.4 % عام 1994(عبد المجيد بوزيدي)،(1999) ، ص 41.

ثم ابتداءا من سنة 1995 (الشكل01)عرف الميزان التجاري الجزائري تحسنا وفائضا ماعدا ذلك النقص المسجل سنة 1998 ثم ابتداءا من سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد بلغ هذا الفائض 10374 مليون دولار وبلغت قيمة الواردات 9201 مليون دولار أي بارتفاع قدر بـ 4 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 1999 في حين بلغت قيمة الصادرات 19575 مليون دولار أي بارتفاع قدر بنسبة 56.32 % مقارنة بنفس الفترة لسنة 1999 ووصلت تغطية الصادرات للواردات بنسبة 212.75%، أما في السنتين المواليتين أي2001و2002 انخفضت الصادرات إلى 19132 مليون دولار ثم إلى18825

مليون دولار على التوالي وارتفعت الواردات إلى9940 مليون دولار و12009 مليون دولار على التوالي وهذا ما أدى إلى انخفاض الميزان التجاري إلى9192 مليون دولار أي بنسبة تغطية 192% سنة 2001 ثم انخفضت إلى 8616 مليون دولار سنة 2004 وبنسبة تغطية 157%، لتستمر نسبة تغطية الصادرات بالواردات في الارتفاع نسبيا إلى غاية سنة 2012.

بالمقارنة بين السنتين 2000 و2008 نجد الفرق بين فائض السنتين قدر بقيمة 26961 مليون دولار وهذا الفرق يبرز أهمية التطور في حجم الصادرات بصفة خاصة، والتي قدرت بـ 79298 مليون دولار سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2000. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع سنة 2000 وارتفاع أسعار صرف الدولار، إن هذا الوضع لا ينبئ دائما بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات والتي قد تتعرض أسواقها لأي خلل طارئ مما قد يكبّد خزينة الدولة الجزائرية خسائر عظيمة على شاكلة كما شهدته سنتي 1994 و1995 الأمر الذي يدعو دائما الى تنويع الصادرات الجزائرية وعدم الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية، لكن بما أن الجزائر لا زالت تعتمد على الريع البترولي كمصدر وحيد لدعم ميزانيتها ومؤشر لمداخيلها فإنها تعاني من تداعيات تقلبات أسعار النفط في السوق الدولية كما أنها تتحمل سلبيات هاته السياسة من خلال انخفاض إيرادات ميزانيتها وبالتالي الوقوف أمام مرحلة حرجة قد تزعزع استقرارها الاجتماعي بعد الاقتصادي خاصة وأن الجباية البترولية أساس اتمام المشاريع والبرامج المسطرة وكل الانعكاسات السلبية تحول دون إتمام ذلك وهذا ما أوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(03):انعكاسات الأزمة على الموازنة العامة للدولة

المؤشرات	2013	2014	2015	2016*
رصيد الموازنة العامة من الناتج المحلي (%)	1.5-	7-	9.5-	10-
رصيد الموازنة العامة خارج المحروقات من الناتج المحلي خارج المحروقات(%)	33.5-	36.5-	35.1-	40-
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	62	60	58	55

المصدر: صندوق النقد الدولي2014،بنك الجزائر2014، ONS،* *توقعات .

2.1.2. التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية 1990-2012

1.2. 1.2.التركيب السلعي للصادرات:

بفضل ما تنتهجه الجزائر من سياسة الأحادية في التصدير من خلال تركيزها على الصادرات الطاقوية (المحروقات)، لا زالت هذه الأخيرة تطغى على تركيبة الصادرات الجزائرية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول(04): هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2012) القيمة بمليون دولار

جموعة لاستهلاك	أغذية	طاقة و زيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحيه	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
199	50	10865	32	211	3	76	67	11304

12101	42	61	5	169	43	11726	55	199
10837	44	66	2	226	32	10388	79	199
10091	50	17	0	287	26	9612	99	199
8340	22	9	2	198	23	8053	33	199
10240	61	18	5	274	41	9731	110	199
13375	156	46	3	496	44	12494	136	199
13889	23	23	1	387	40	13378	37	199
10213	16	9	7	254	45	9855	27	199
12522	20	47	25	281	41	12084	24	199
22031	13	47	11	465	44	21419	32	200
19132	12	45	22	504	37	18484	28	200
18825	27	50	20	551	5	18091	35	200
24612	35	30	1	509	50	23939	48	200
31713	16	52	1	552	102	30925	65	200
46001	14	36	-	656	134	45094	67	200
54613	43	44	1	828	195	53429	73	200
60163	33	46	0.61	993	170	58831	88	200
79298	16.52	67	1.05	1384	333	77361	118	200
45194	49	42	-	692	170	44128	113	200
57053	30	30	1	1056	94	55527	315	201
73489	15	35	-	1496	161	71427	355	201
73981	16	30	1	1660	167	71794	313	201

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات الجمارك، 2012.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (cagex)، مصلحة الإحصاء، 2012.

الشكل (02): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية في الفترة (1990-2012)

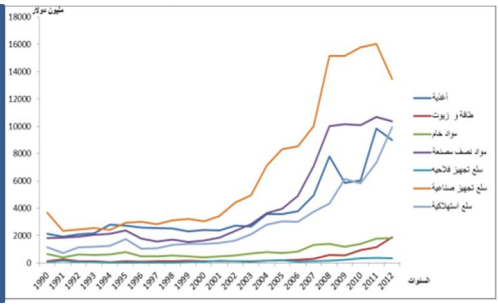

إن هيكلة الصادرات تبقى نفسها من سنة لأخرى، حيث أن الجزائر تعتبر دولة مصدرة لمنتج واحد و هو المحروقات التي تغطي بنسبة 96من الصادرات %متوسطة تبلغ طيلة الفترة المدروسة، حيث سجلت من إجمالي %نسبة 96.56 الصادرات ما بين سنتي 1990 و 1994،

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (02)

وهذا بالرغم من انخفاض أسعار البرميل الواحد من البترول من 24.4 دولار الى 16.30 دولار بين السنتين، ثم بدءا من سنة 1995و1996 شهدت هذه الصادرات ارتفاعا بنسبة 93.41 %خلال سنة 1996 وعرفت ارتفاعا متجددا حيث سجلت في سنة 1997 نسبة 96.32 % من إجمالي الصادرات، وعرفت في السنوات 1998- 1999- 2000 النسب 96.49 %، 96.50 % 97.22 % على التوالي من إجمالي الصادرات لتنخفض انخفضا طفيفا خلال السنتين 2001 و 2002 بالنسبتين التاليتين 96.61 % و96.10 %على التوالي، ثم لتعود إلى الارتفاع فبلغت نسبة 97.27 % سنة 2003 وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة 2004 لتبلغ نسبة 97.57 % وفي السنتين 2005 و2006 بلغت أقصى حدها حيث تجاوزت 97.96 % و وصلت إلى حد 98 % من إجمالي الصادرات، ولعل الملاحظ ما بين سنة 2002 و2007 هو انتقال إجمالي الصادرات 18825 مليون دولار الى 60163 مليون دولار، أي بزيادة معتبرة قاربت 42 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والتي انتقلت من 25.24 دولار للبرميل سنة 2002 الى 74.95 عام 2007 وهو ما انعكس بالإيجاب على الميزان التجاري واستمر ارتفاع الصادرات بسبب الموارد الطاقوية سنة 2008 قبل أن يشهد انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، إذن تبقى مجموعة المواد الطاقوية بجميع أنواعها هي الغالبة على مكونات الصادرات نحو الخارج والاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا. وهو ما تبرزه ندرة الصادرات خارج المحروقات في الجدول الموالي:

جدول(05): تطور نسبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (1990-2012) مليون دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ت خارج ت	439	375	449	479	287	509	881	511	358	438	612

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
734	673	788	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (04)

الشكل (03): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (1990-2012)

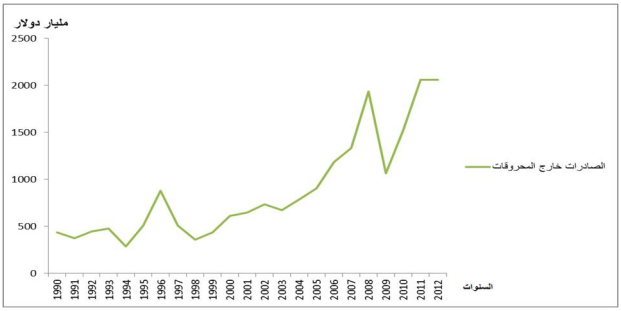

من خلال الجدولأعلاه والشكل نسجل أن هناك ارتفاعا طفيفا في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (05)

لكن هذا الارتفاع كما توضحه الأعمدة البيانية يغلب عليه المنتجات نصف المصنعة والتي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى ما لا يتجاوز 3% من الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية، ولعل سنة 1996 تم فيها تسجيل أحسن قيمة قاربت 882 مليون دولار وذلك بسبب تطور الصادرات اتجاه روسيا في إطار سداد الديون الخارجية، الى جانب مساهمة القطاع لفلاحي الايجابية حينها،(مولحسان آيات الله)،(2011) ،ص 152.

ولكن على العموم تبقى هذه الصادرات يغلب عليها كما يوضحه الشكل (03) الصادرات النفطية بنسبة قاربت 97%،أما عن الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة بـ 2,86% من الحجم الإجمالي للصادرات أي سوى 1,62 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر بـ52% سجل فيما بعد سنة 2009.

وبالتالي وتبعا لما سبق ومن خلال استعراض مختلف القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائر ي من خلال المبادلات التجارية الخارجية، نجد أن هذا الاقتصاد يعتمد وبشكل كبير على الريع البترولي لتمويل التنمية والذي تتعرض أسعاره للتقلبات المفاجئة في السوق العالمية وهو ما يشكل عائقا كبيرا لسلامة الاقتصاد الجزائري من المنافسة من طرف دول المنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، واندماجه في المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى خاصة وأن هذه الأخيرة لا تعترف بتسعير النفط في اتفاقياتها، الأمر الذي يستدعي من الجزائر البحث عن سبل لتفادي تقلبات أسعار النفط التي لازالت تعتمد بشكل كبير على مداخيله في التنمية الاقتصادية كما ستبرزه الدراسة في الجزئية الموالية .

المحور الثالث: العوائد النفطية والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولا: تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1973-2009)

خلال سنوات السبعينات ارتفعت الأسعار في الأسواق النفطية بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، و قد نجم عن سوء التخطيط للاستفادة من هذه الأموال تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، و يمكن رصد تطور العائدات النفطية في الجزائر على مرحلتين :

المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986.

تزايدت العائدات المالية لدول الأوبك – الجزائر - خلال فترة السبعينات حيث استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 و استخدام النفط كسلاح ، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات و يمكن رصد تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر في الجدول أدناه.

الجدول (06) : تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985). الوحدة : مليون دولار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
قيمة الصادرات النفطية	8.746	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source : Opec annual statistical bulletin 2005 at : www.opec.org

من خلال الأرقام الواردة في الجداول أعلاه نلاحظ التطور الكبير في المداخيل بعد سنة 1973، فقد بلغت سنة 1974 قيمة 4.267 مليون دولار ثم 13.06 مليون دولار سنة 1981 ، وقد صاحب هذا التطور في المداخيل النفطية تطورا في الجباية البترولية (عيسى مقليد)مرجع سابق، ص 65.

فمن 880 مليون دينار جزائري سنة 1967 إلى 1350 مليون دج سنة 1970 ثم إلى 4194 مليون دج سنة 1974، وشكلت الضرائب النفطية قبل سنة 1974 نسبة 20% من الموازنة العامة لتشهد ارتفاعا في بداية الثمانينات إلى نسبة 63%، كما أن ذاك التطور في تلك الفترة ، لم يشهد تذبذبات كبيرة مثل فترة ما قبل وبعد سنة 2000 ، حيث كانت قبلها الأسعار دون 20دولار للبرميل ، حيث ارتفع متوسط السعر من 12.3دولار للبرميل سنة 1998 و 17.5سنة 1999، الى 27.6سنة 2000، ثم انخفضت وارتفعت سنة 2001 لتصل الى107.4دولار للبرميل مما انتج تراكمات مالية معتبرة وجهت منها الى انجاز العديد من المشاريع الهامة كمصفاة السبع بأدرار 2004،بطاقة انتاجية تصل الى 600ألف طن سنويا ، وهيليوم بسكيكدة بداية من 2005، مع ابرام عدة اتفاقيات(عيسى مقليد) 2008 ص 84

وتمثل هذه المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا إيجابيا على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

و يمكن ذكرها كما يلي:

1- التجارة الخارجية: بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1,01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974 ،و9,55 مليار دولار سنة 1979 و12,79 مليار دولار سنة 1984،بسبب ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى بسبب السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر مع بداية مرحلة

ما بعد التأميم، والتي سعت إلى نشر عملية التصنيع في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من خلال تأمين العملة الصعبة اللازمة لاستيراد المعدات الصناعية، في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974،و4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984 ، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970-1977) كمصنع تكرير النفط بأرزيو، ومصنع تمييع الغاز المستخلص و أنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة.

2- الميزان التجاري: شهد الميزان التجاري حالة عجز من سنة 1967 ، وحقق رصيدا موجبا سنة 1974 بمقدار 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، عرف بعدها سنة 1979 تغيرا وحقق فائضا الى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز ، وبعد أزمة 1986 وضعف الادخار المحلي ونقص حصيلة النقد الاجنبي من الصادرات ، فرض عليها التوجه الى صندوق النقد الدولي وتعهدت حينها بتحرير تجارتها الخارجية وأسعار السلع التي انطلقت فيها سنة 1990، وانتقلت الى التحرير الكامل لها ما بين 1994و2000 .

3- الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970-1984 ارتفاع مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار وفي سنة 1978 و51,5127 مليار دولار سنة 1984 بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 و التي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55 %من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4-الميزانية العامة : ترتكز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير و التجهيز ، و قد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 و ما عرفته من تصحيح لأسعار النفط، و في سنة انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6,676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع في النفقات.

و استطاعت الجزائر أن تستفيد من الطفرة النفطية الأولى من خلال العوائد المالية التي حققتها، إلا أن الأمر السلبي من ارتفاع العوائد البترولية تمثل في ارتفاع تكلفة الواردات الجزائرية نتيجة سوء التخطيط ، فالفكرة القائمة آنذاك هي " التنمية بأي ثمن " كما أن إنتاجية القطاع الصناعي الذي صرفت عليه أموالا طائلة تميزت بالضعف بسبب معاناته من التبعية للإطارات والخبراء الأجنبيين، وقد انعكس سوء تسيير هذه الموارد المالية المتأتية من البترول على الاقتصاد الجزائري كما يلي:

1-المديونية : تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية ، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تتبع من وجود خلل نتيجة لسياسات اقتصادية

خاطئة، (مجدي محمود شهاب 1990،ص21) ، وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، و قد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1970-1984 من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة1977،والسبب في ذلك نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية ، وقد كانااللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من005 ،15 مليار سنة 1978 إلى 20,078 مليار دولار سنة 1979،(Abdelatif benachanhoup59)

-2.التضخم : شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، و قد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليبلغ ذروته سنة 1977 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

-2-1المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر 1986-2009.

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

1-2-1الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 و آثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 ليشهد ارتفاع طفيفا سنة 1987 إلى 17,7 دولار للبرميل ليعاود الانخفاض إلى 14,2 دولار للبرميل سنة 1988، وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية، (زياد أبو منديل)مداخلة 03فبراير 2016، ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري حتى في منتصف 2014 بعدما عانت منها ولذلك عملت على الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية،(عبد الحميد مرغيت) ،(ديسمبر2015) ، ولقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية، و يمكن توضيح ذلك في الجدول الموضح أدناه.

الجدول (07) : تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000)الوحدة: مليار دولار

السنوات	1986	1987	1988	1989	1991	1993
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source : Opec annual statistical bulletin 2005,Op -cit.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك سنة 1994،1993 و 1995 إلى مستوى 6مليار دولار أمريكي ثم إلى 5،691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000، لكن تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون هذه الأسعار في حدود 60 دولار وفي نفس السياق تؤكد دراسة صادرة عن Nicolas; Pablo Druck صندوق النقد الدولي,(July 2015) E. Magude, and Rodrigo Mariscal

ان هذا الانخفاض سيستمر من ستة الى ثماني سنوات بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار وسعر النفط، وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار، وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي :

-1أزمة الديون : إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاكي، إضافة إلى نموذج التنمية المتبنى القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ و السريع اضطر الجزائر إلى اللجوء للهيئات المالية للاقتراض و بشروط قاسية ما أدى إلى رفع حجم مديونيتها و فرض عليها اللجوء إلىصندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها.

ففي سنة 1986،(آمال قحايرية)مرجع سابق، ص85، بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار، و عرفت اتجاها متزايدا بـ: 26,745 مليار دولار سنة 1988، 28,574 مليار دولار سنة 1989 و 29,794 مليار دولار سنة 1990 ، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1992،1991 و1993 حيث قدرت على التوالي بـ 28,636 مليار دولار،27,083 مليار دولار و26,540 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29,898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33,650 مليار دولار إلى 25,561 مليار دولار سنة 2000 ، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن، أما خدمة الدين فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة (1987-1991)، إذ انتقلت من 5,041 مليار دولار سنة 1985 إلى 9,822 مليار دولار سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات ، وفي سنة 1995 قدرت خدمة الدين بـ 4,24 مليار دولار بعد أن كانت 9,460 مليار دولار سنة 1994، وكنتيجة لإعادة جدولة الديون سجلت خدمة الدين انخفاضا متتاليا منذ سنة 1995 حتى سنة 2000 ما عدا سنة 1998 بسبب آثار الأزمة النفطية والتي قلصت من الإيرادات البترولية،

- 2تأثر الميزانية العامة: اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986 نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، و تمت مراجعتها و وضع قانون المالية الإضافي على أساس 17.5 دولار للبرميل، و قد حدث خلال الفترة 1984- 1986

انخفاض في حصيلة عائدات البترول بلغت 50% بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، وقد اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات و العمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية، فرفعت الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة، (عيسى مقليد)، مرجع سابق، ص85، و بنسبة 19.4% للضرائب المفروضة على الشركات و28.5%بالنسبة للضرائب الغير المباشرة ، و قد تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ 4،27 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17,7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج و ارتفاع إيرادات البترول، أما سنة 1993 بلغ العجز حدود 70,4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعملتها، فانخفض العجز سنة 1994 إلى حدود 57,4 مليار دولار، و قد شهدت سنة 1995،1996 و 1997 رصيدا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع و تقليص المديونية واعادة بعث النشاط الاقتصادي ، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة النفطية و سجل رصيد الميزانية العامة عجزا مقدرا بـ،101,4 مليار دولار، و لقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة إلى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة و التي تم تقليص بعضا منها أو تأجيله أو إلغاؤه.

-2-2-1تطور العائدات المالية (2000-2016): في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الجدول رقم(08): تطور سعر البترول الجزائري(2000-2009).: دولار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2005	2004	2002	2000
51	55	63	94	92	83	63	61.0	98.9	74.7	54.6	38.4	24.8	28.8

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ بلوغ أسعار النفط الجزائري مستويات قياسية منذ مطلع سنة 2000، و قد تطورت العوائد البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004 و التي عرفت بـ " ثورة أسعار النفط" ، و قد سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل كمتوسط سنة 2008، وقد فاقت فيها أحيانا 178دولار للبرميل ، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 ، و قد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليارد‌ولارسنة2001،p119(Abdelatif benachanhou) لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008 ، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما أن هاته التداولات وضحت تذبذب

أسعار النفط ، حيث تراوحت في متوسطاتها بين التذبذب بين سعري 63 مليار دولار في 2010و83مليار في 2011، وتصاعدت بعدها إلى غاية 94 مليار دولار في 2013، لكن سرعان ما تهاوت في 2014إلى 63 مليار دولار ثم انهارت إلى 28 مليار دولار في 2016.

ثانيا: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، حيث أن العديد من المؤسسات الجزائرية تمكنت بفضل الشراكة و التفتح الاقتصادي بعد الارتياح المالي من تحسين منتجاتها و كذا تصديره لأنه أصبح منافسا، مما تفرز إيجابيات لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يترتب عنه من اكتساب الحق في معاملة متميزة و أكثر تفضيلا. لأنها دولة نامية، و بحاجة إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة،(صالحصالحي)،(2001) ص51،حيث تحقق في تلك الفترة ما يلي :

-1ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار، ثم سنة 2009 حيث بلغ 71مليار دولار، و في 2012 بلغ 204.3مليار دولار و في 2011 بلغ 199.3مليار دولار، ليستقر في حدود 166مليار دولار بعدما بلغ 221مليار دولار في 2014

-2انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 الى1.6% 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5 % ، وتراوح بين 3.67في 2007 و5.74سنة 2009 ، لينخفض الى 3.91سنة 2010، لكن تصاعد إلى 8.89سنة 2012، ثم ينخفض مجددا إلى 2.9 سنة 2014، ثم ارتفعت الى غاية 6.4 في 2016 و هو في تصاعد كبير.

-3ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار ، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007، لتصل إلى 215مليار دولار سنة 2014، ثم تراجعت هاته الاحتياطات في سنة 2015إلى 125مليار دولار، وفي سنة 2016تراجعت إلى 100مليار دولار،

-4انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % لينخفض إلى 15.3 % سنة 2005 ثم 13.79 % سنة 2007، و11.33سنة 2008 و10.17 سنة 2009 و 9.96 سنتي 2010و 2011 ارتفعت قليلا الى 10.97 سنة 2012 الى 10.97 ثم انخفضت الى 9.83 سنة 2013 لتعيد الارتفاع الى 10.6 سنة 2014 ثم ارتفعت الى 11.2 % في 2015 وهذا بناءا على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

-5أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـ 3.1 % سنة 2004 ثم 4.9 % سنة 2006 ثم 5.9 %سنة 2007 ، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر ب 0.1 % سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز، أما قطاع الحديد و الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9- % سنة 2004 و تراجعت

الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1- %سنة 2004، و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها بخلق فرص العمل و تطوير الزراعة و النقل.

-6انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999الى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون، خاصة سنة 2008

و ما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.

أما بعد إرهاصات الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2008 الى غاية مدخل سنة 2013 فقد استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار المحروقات بسبب عودة التعافي للاقتصاد العالمي الى غاية النصف الثاني من سنة 2014 ، والتي وانطلاقا منها تكبدت الخزينة الجزائرية خسارة كبيرة في مداخيلها نتيجة انخفاض أسعار المحروقات بسبب المؤامرة النفطية الساعية لإغراق الجزائر في دوامة التقشف وربما الاستدانة من الخارج بسبب ما تفعله السعودية وأمريكا اتجاه إيران وروسيا والدول الأخرى المصدرة للنفط وبالتالي وجب البحث عن مصادر بديلة لطاقة النفط الأحفوري..

مدى مساهمة النفط ، وضرورة البحث عن مصادر بديلة له :

نظرا لتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري أصبح لزاما البحث عن البدائل الإستراتيجية له لأجل الحفاظ على الاحتياطات المالية ، وكذا البحث عن مصادر لتمويل ميزانيتها وتنمية اقتصادها والبيانات أدناه تظهر ذلك .

جدول رقم(09) : تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2001-2016.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2012	2013	2014	2015	2016
(مليار دولار)	18	23	33	43	56.1	78	109	130	200	194	188	125	100

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على موقع بنك الجزائر.

من خلال هذا الجدول يتضح جليا مساهمة المداخيل النفطية في تحقيق المداخيل للجزائر ، وتأثيرها على اقتصادها، ولهذا يبدو أن لدى دول العالم غير النفطية أسباباً وجيهة ومنطقية للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، وتقوم هذه الأسباب على أسس سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية لا يمكن تجاهلها،تقرير مجلة المعرفة 03اكتوبر 2004 من تقرير مجلة الناشيونال جيوغرافيك جوان 2004، أهمها:

•القلق العالمي المتزايد بشأن النمو السريع لاستهلاك الطاقة، وتضاعفه في الدول كثيفة السكان مثل الهند والصين.

•القلق من نضوب النفط أو نفاد احتياطاته، وما سيترتب على ذلك من تداعيات لن تقدر المدنية الحديثة على تحمل تبعاتها. فوفقاً للدراسة التي أعدها المجلس العالمي للطاقة يتبين أن الاحتياطي النفطي لسنة 2010 المؤكد يكفي لأربعة عقود قادمة فقط، أما احتياطي الغاز فلا يكفي إلا لما يقارب ستة عقود.

•التخلص من عبء الأزمات النفطية ومن ارتفاع أسعار النفط وطفراته الحادة، وما يترتب عليها من تداعيات سيئة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

•منع تكرار استخدام النفط سلاحاً اقتصادياً أو سياسياً، خاصة وأن أهم احتياطيات الطاقة التقليدية توجد في مناطق متوترة تسودها الاضطرابات والنزاعات الإقليمية والدولية.

•التخلص من المشاكل البيئية المترتبة على إنتاج الوقود الأحفوري وحرقه (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، مثل التلوث، وزيادة درجة حرارة سطح الأرض وتدمير الطبيعة وتلوث الهواء والمياه وقطع الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المناخ العالمي هي مشاكل مقلقة يعاني منها العالم حالياً.

خاتمة:

رغم ما يقال عن النفط وتوصيات الابتعاد عنه او الاعتماد عليه إلا أن كل الحسابات والاحصائيات التي أوردناها في هذه المقالة تبين مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري إلى جانب مشاركته في التنمية الاقتصادية ورفع حجم المبادلات التجارية كلما كان سعره مرتفعا في السوق الدولية ، ولذلك في ختام هذه المقالة يمكن استنتاج أن اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لم تسلم من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمات المالية العالمية وما صاحبها من انكماش حاد في الاقتصاد العالمي وأهم هذه الآثار هو الانخفاض في معدلات النمو، من 8% السائدة في السنوات الخمس الأخيرة إلى 4% سنة 2009، إلى 3% في سنة 2016، ويعود ذلك إلى الانخفاض في إيرادات الخزينة العامة بسبب تراجع في الصناعات النفطية لهذه البلدان، ومن الواضح أن الصناعة النفطية العالمية ومنها العربية تتعرض لمجموعة من الضغوط القوية والتحديات الصعبة وهو ما أشارت إليه هذه الدراسة عند استعراضها لمضامين هذه الصناعة وتوجيهها للاقتصاد الجزائري ومدى مساهمتها في برامج تمويل التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية.

حيث كان ميل الاقتصاد الجزائري واضحا نحو الاستيراد وبعد سياسات الدولة في ظل المخططات التنموية من برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004، لدعم الانشطة الفلاحية وغيرها ، اما في مرحلة سياسة دعم النمو 2005-2009، خصصت فيه الحكومة 60مليار دولار لتحقيق قفزة نوعية لتقليص الواردات وتطوير بنيتها التحتية ، لتحقيق التنمية الاقتصادية في كل القطاعات خاصة بتنمية تجارتها الخارجية خارج المحروقات ، ثم اعلنت على برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014حيث خصصت 286مليار دولار لتحقيق نمو اقتصادي يضاهي الدول المتطورة نظرا لضخامة المبلغ الذي خصص لذلك ورغم ذلك لم تحقق الاهداف المرجوة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- النفط ثروة ناضبة غير متجددة وملوثة للبيئة ومهدد بسلع منافسة له (التطور التكنولوجي) لذلك وجب التفكير في البحث عن الثروة التي لا تنضب ومتجددة وغير ملوثة للبيئة من أجل الاستثمار فيها، إنها الثروة البشرية (المتمثلة في الإنسان) .
- ضرورة الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط في برامج تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر حتى لا تبق رهينة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.
- العمل على ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج قطاع المحروقات من خلال الاعتماد على بدائل أخرى كالمنتوج الزراعي مثلا.
- اتخاذ الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار، وانشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وانشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائر والبنوك التجارية الخارجية.
- الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد باستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الاعظمي للحقوق الجمركية.
- تكثيف الملتقيات والمؤتمرات الباحثة عن بدائل للنفط الأحفوري ضمن مرتكزات التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

1.باللغة العربية:

- بلقاسم زايري ، ، ***اقتصاديات التجارة الدولية***، دار الأديب للنشر والتوزيع، الجزائر، (2006)
- تقرير مجلة المعرفة الصادرة بالدوحة قطر ، بتاريخ 03اكتوبر 2004
- حسام داوود، ***التجارة الخارجية***، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
- حمدي عبد العظيم، ***اقتصاديات التجارة الدولية***، دار النهضة العربية،(2000)
- رشاد العصار وآخرون، ***التجارة الخارجية***، دار المسيرة للتوزيع، عمان، (2000)
- رعد حسن الصرن، ***أساسيات التجارة الدولية المعاصرة***، دار الرضا للنشر، دمشق، (2000)
- روبرت غيلبين،***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مطبعة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ، (2004)
- صلاح الدين نامق،***التجارة الدولية***، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر،(1967**)**
- صالح صالحي، ***"الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة***"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف،العدد الأول ، (2001) ،ص51 .
- محمود يونس، ***أساسيات التجارة الدولية***، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،*(*1993**)**.
- موسى سعيد مطر وآخرون، ***التجارة الخارجية*** ،**الطبعة الأولى**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان(2001).

- مولحسان آيات الله، ***المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر- مصر)***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر (2011) .
- مجدي محمود شهاب، " ***الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية*** "، الإسكندرية (1990)
- عبد المجيد بوزيدي، ***تسعينيات الاقتصاد الجزائري*** ، ترجمة جريب أم الحسن ، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، (1999)
- عيسى مقليد، ***قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية*** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة (2008)**.**

2.باللغة الاجنبية:

- Abdelatif benachanhou , « ***la fabrication de l'algerie*** », op ،_2001
- -Abdelatif benachanhou, « ***la fabrication de l'algerie*** » ,Op.،2001
- Pablo Druck ;Nicolas E. Magude, and Rodrigo Mariscal)July 2015(, ***Collateral Damage : Dollar Strength and Emerging Markets Growth*** ; IMF Working Paper ،
- www.elmouradia.dz/ **économie de l'Algérie**/donnée économique et social